الأنباء
الاحد 26 فبراير 2017

الدلال: ما الأطراف المعنية بتنفيذ إستراتيجية الشباب من مؤسسات الدولة؟!

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان، حول استراتيجية الشباب التي تم إقرارها من قبل الهيئة العامة للشباب.

ونص السؤال على ما يأتي:

أولت خطة التنمية للكويت اهتماما كبيرا بشريحة الشباب، وبناء على ذلك عمدت وزارة الشباب إلى صياغة استراتيجية متكاملة للشباب، كما صرح بذلك وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب السابق للصحافة في يوليو 2016 باعتماد استراتيجية للشباب تم إقرارها من قبل الهيئة العامة للشباب والتي، كما أشار الوزير السابق، ستنطلق أعمال الاستراتيجية في شهر أغسطس من عام 2016، ونظرا لأهمية الموضوع يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ تزويدي بنسخة من استراتيجية الشباب التي تم اعتمادها من قبل الهيئة العامة للشباب في عام 2016.

2 ـ ما المشاريع والبرامج والأنشطة التي تم إنجازها بعد العمل بالاستراتيجية؟ مع تزويدي بطبيعة تلك المشاريع والأنشطة ومدى ارتباطها باستراتيجية الشباب.

3 ـ ما الأطراف المعنية بتنفيذ استراتيجية الشباب من مؤسسات الدولة بخلاف الهيئة العامة للشباب مع تبيان دور شريحة الشباب في المشاركة في تنفيذ استراتيجية الشباب؟ مع تزويدي بآلية إشراك مؤسسات الدولة وشريحة الشباب في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

4 ـ بيان ما إذا تم اعتماد وإلحاق مشاريع وبرامج استراتيجية الشباب ضمن الخطة التنموية للدولة وخصص لها ميزانية لتنفيذ تلك البرامج والمشاريع.

عبدالله يطالب بإنشاء مراكز طوارئ طبية لمرتادي «كبد»

د. خليل عبدالله

أعلن النائب خليل عبدالله عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء مراكز طبية ميدانية مؤقتة تقام لحالات الطوارئ لمرتادي بر منطقة كبد البعيدة ومحيطها.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

نظرا لغياب الخدمات الصحية والعلاجية والإسعافات الأولية في منطقة كبد وحاجة مرتادي هذه المنطقة التي تعد منطقة سياحية بالدرجة الأولى وأصبحت مكتظة بالعوائل والقائمين على خدمة الجواخير والمزارع والشاليهات بشكل دائم طوال السنة، ونظرا لوقوع حوادث طارئة تستدعي الإسعافات الأولية وسرعة العلاج وتلبية الحالات الطارئة لنقلها للمستشفيات المتخصصة حسب الأمراض والإصابات، فمن المعيب عدم توافر هذه الخدمة الصحية والعلاجية في مكان حيوي مثل منطقة كبد ومحيطها.

لذا يقترح إنشاء مراكز طبية ميدانية مؤقتة تقام لحالات الطوارئ لحين إنشاء وبناء مركز طبي دائم (مستوصف)، للخدمة الطبية والعلاجية لمرتادي بر منطقة كبد ومحيطها وهي البعيدة عن الأحياء السكنية، وكذلك نظرا لبعد المنطقة عن أقرب مستشفى حكومي.

ومن أبرز مبررات الاقتراح:

1ـ الإسهام في إنقاذ الكثير من الأرواح.

2ـ التقليل من حدة الإصابات وتأثيرها المستقبلي.

3ـ تخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية بسبب علاج الحالات البسيطة وبعض الحالات المتوسطة في مكان الحدث.

4ـ مراعاة ما تشهده المنطقة من ظروف إقليمية، الأمر الذي يستدعي أن تكون الاستعدادات على أعلى المستويات لمواجهة أي طوارئ.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة الوارد الآتي:

قيام مجلس الوزراء بإصدار قرار يلزم وزارة الصحة بالعمل سريعا على إنشاء مراكز طبية طارئة ومؤقتة مع توفير الكوادر الطبية وتوفير سيارات إسعاف موازية لها في مختلف قطاعات منطقة كبد ومحيطها على مدار اليوم وخلال المناسبات والعطل الأسبوعية، وتكليف وزارة الصحة خلالها بالعمل على طرح مناقصة لإنشاء وبناء وإنجاز مركز صحي متكامل (مستوصف) دائم مع مركز للإسعاف تابع له، لمتابعة وعلاج المقيمين ومرتادي هذه المنطقة الحيوية ولإسعاف الإصابات الناتجة عن الحوادث والحالات الطارئة والحرجة.

قدم اقتراحاً بقانون لتعديل المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959

الشطي لإلغاء البند الخامس من قانون الجنسية: حذف شرط أن يكون المتجنس مسلماً بالميلاد أصلاً

خالد الشطي

يتمثل العيب الجوهري في حصر وحكر الجنسية الكويتية على المسلمين

الحظر غير المبرر يحرم البلاد من الكفاءات النادرة

قدّم النائب خالد الشطي اقتراحا بقانون في شأن إلغاء البند 5 من المادة 4 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وجاء في الاقتراح ما يلي:

مادة أولى

يلغى البند 5 من المادة 4 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ـ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي:

وفق قانون الجنسية الكويتية فهناك نوعان من الجنسية، جنسية التأسيس والجنسية بالتجنس، نظمت المواد 1، 2، 3 النوع الأول وعالجت المادتان 4، 5 النوع الثاني.

وحددت المادة 4 الشروط التي بموجبها يمكن منح الجنسية الكويتية للأجنبي وذلك كقاعدة عامة، ثم جاءت المادة 5 لتورد استثناءات على هذه القاعدة العامة.

وتتألف المادة 4 من خمسة بنود، كل بند ينص على شرط من الشروط، فالبند 1 يشترط الإقامة الطويلة المشروعة، والبند 2 ان يكون للمتجنسين مصدر رزق مشروع وبجانب هذا الوضع المالي هناك الجانب الأدبي المتعلق بحسن السير والسلوك، اما البند 3 فهو ان يعرف اللغة العربية، والرابعة ان يكون على كفاية ويقوم بخدمات تحتاج لها البلاد، هذه الشروط الأربعة مكفولة ومتعارف عليها في معظم دول العالم المتحضر، غير ان البند 5 وهو البند الاخير، جاء نشازا، ومخالفا لكل الاسس والمبادئ والمعايير المعترف بها في قوانين الجنسية ونظمها القانونية: حيث قرر البند 5 «ان يكون مسلما بالميلاد اصلا، او يكون اعتنق الدين الاسلامي واشهر إسلامه وفقا للطرق والإجراءات المتبعة، ومضت على ذلك خمس سنوات على الاقل قبل منحه الجنسية الكويتية، وتسقط عنه الجنسية بقوة القانون، ويعتبر المرسوم الصادر بمنحه اياها كأن لم يكن بارتداده عن الاسلام او سلوكه مسلكا يقطع بنيته في ذلك، ويترتب على سقوط الجنسية الكويتية عنه في هذه الحالة سقوطها عمن يكون قد اكتسبها معه بطريق التبعية».

ويحرم البند 5 غير المسلمين من الحصول على الجنسية الكويتية بالتجنس مهما طالت إقامتهم، او حسن سلوكهم، او قدموا خدمات جليلة للبلاد، بل ان هذا الشرط يمتد كذلك للمادة 5 التي تتضمن استثناءات من الشروط المذكورة في المادة 4 لكنها لا تستثني شرط الديانة.

ويتمثل العيب الجوهري في حصر وحكر الجنسية الكويتية على المسلمين، وهو خلط بين مبدأين أساسيين، الأول ان الجنسية هي رابطة قانونية بين الفرد والوطن تترتب عليها واجبات وحقوق، والمبدأ الثاني ان الدين هو علاقة بين الإنسان وربه، والمقولة الشائعة في كل الإرث الإنساني في هذا الصدد، هي ان الدين لله والوطن للجميع، لذا فإن اشتراط اعتناق ديانة معينة هو جعل الجنسية رابطة دينية عقائدية وليست رابطة قانونية.

كما ان هذا الحظر غير المبرر يحرم البلاد من الكفاءات النادرة التي يمكن ان تشكل اضافة حقيقية لمقدرات البلاد في المجالات الاقتصادية او العلمية او المهنية.

ناهيك عن ان التسامح الديني اصل من اصول ديننا الحنيف، والمجتمع الكويتي منذ نشأته الأولى يتمتع بهذا التسامح بل هو سجية من سجاياه، وخصلة من اجمل خصاله.

لما تقدم من اسانيد سالفة رئي ضرورة تعديل المادة 4 من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 لقانون الجنسية الكويتية، وذلك لتقديم هذا الاقتراح بقانون لإلغاء البند 5 من المادة 4 المتعلق باشتراط اعتناق الاسلام كشرط للحصول على الجنسية الكويتية بالتجنس، ومن شأن هذا التعديل ان يرفع عن بلادنا شبهة التمييز الديني.

جدير بالذكر ان حذف شرط الديانة لا يعني ان يتم منح الجنسية الكويتية لأي من غير المسلمين، لكن إلغاء الشرط من شأنه ان يملك متخذ القرار ووزارة الداخلية سلطة تقديرية في منح الجنسية عند وجود مبررات قوية ومصلحة عليا للبلاد.

الدوسري يستفسر عن آلية اختيار موجه فني أول لمادة الرياضيات

ناصر الدوسري

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالا برلمانيا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس جاء كالتالي: نمى إلى علمي ان وزارة التربية، ومن خلال الوكيل المساعد للتعليم العام، قد أصدر تعميما بتاريخ 25/ 12/ 2016 بشأن الترشيح لوظيفة موجه فني أول لمادة الرياضيات، وقد أشار التعميم المذكور ألا تقل سنوات الخبرة عن 8 سنوات بوظيفة موجه فني حتى تاريخ 29/ 12/ 2016. وكان عدد المتقدمين للترشح حسب الإعلان الأول 20 مرشحا وفي تاريخ 8/ 1/ 2017 أصدر الوكيل المساعد للتعليم العام تعميما جديدا يقتضي بتعديل شرط سنوات الخبرة إلى 7 سنوات بوظيفة موجه فني، وتمت إضافة 3 مرشحين. لذا يرجى إفادتنا عن عدد الأماكن الشاغرة لوظيفة موجه فني أول لمادة الرياضيات. وعدد الموجهين الفنيين الذين أبدوا رغبتهم للترشح حسب التعميم الأول. وهل عدد المترشحين للمنصب حسب التعميم الأول يفوق عدد الأماكن الشاغرة للوظيفة المذكورة. والأسباب التي دعت الوكيل المساعد للتعليم العام إلى تعديل التعميم. وتزويدي بالسيرة الذاتية للموجه الفني العام للرياضيات مع التدرج الوظيفي وبالسيرة الذاتية للمرشحين الذين تم اختيارهم مع التدرج الوظيفي والأسباب التي دعت لاستبعاد الكفاءات من ذوي الخبرة والمماطلة لأكثر من اسبوع في اعلان نتائج المجتازين مقابلة موجه أول وجميع التوجيهات من التخصصات الأخرى قامت بوضع قائمة انتظار لموجه اول من المجتازين ليكون هناك استقرار على مدى سنوات في هذا المنصب، وما الاسباب في رفض وجود موجهين على قائمة الانتظار خاصة مع وجود مجموعة من المحالين للتقاعد ممن أتموا 34 سنة بما فيهم الموجهة العامة؟ وما سبب اختيار احد المرشحين كموجه اول رغم سنوات خبرته أتم الـ 34 سنة؟

عبدالكريم الكندري: كم عدد القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية؟

د. عبدالكريم الكندري

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: تستند القوانين في مفهومها على قواعد وأسس تعمل على تنظيم الدول والمجتمعات وتبين حقوق الافراد والمؤسسات وواجباتهم وترتكز هذه القوانين في تطبيقها وسريانها على اللوائح التنفيذية التي تكون من صُلب عمل السلطة التنفيذية وليكتمل الغرض من اصدار هذه القوانين.

يرجى إفادتي بالتالي:

1 ـ كم عدد القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية حتى تاريخ السؤال؟

2 ـ ما هذه القوانين؟

3 ـ ما الأسباب التي حالت دون إصدار هذه اللوائح؟

4 ـ ما إجراءاتكم لمعالجة هذا الخلل؟

استفسر عن التعاون بين «الشؤون» و«التجارة» لضبط الأسعار فهاد: ما أسباب ارتفاع أسعار السلع في الجمعيات التعاونية في الآونة الأخيرة؟

م. عبدالله فهاد

وجه النائب م. عبدالله فهاد سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه: تأكد لدينا ولدى الشارع الكويتي وعلى نحو مقلق انحراف الجمعيات التعاونية عن هدفها الذي أنشئت من أجله وهو توفير خدمات وسلع ذات جودة وبأسعار تنافسية وصارت تمارس الجشع والاستغلال غير المبرر، وقد تسببت اسعارها المرتفعة في تشويه سمعتها وعزوف أكثر المساهمين عن الشراء منها بعدما كانت هي الملاذ الآمن للمستهلك الكويتي وللمقيم.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ الأسباب التي أدت الى ارتفاع اسعار السلع في الجمعيات التعاونية في الآونة الأخيرة.

2 ـ هل ما يسمى (بالمجاني وتأجير الأرفف والثلاجات والخصم من الشيك) الذي تتحصل عليه الجمعيات من التجار الموردين له سند قانوني؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بما يثبت ذلك، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فهل تمت مخاطبة الجمعيات حرصا على حماية أموال المساهمين بوقف هذه التجاوزات التي تسببت في ارتفاع الاسعار ومحاسبة من لم يلتزم من تلك الجمعيات بالتوقف عن المجاني وتأجير الأرفف الذي أفسد وشوه العمل التعاوني؟

3 ـ قرار لجنة الاسعار المشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة والصناعة وأسماء اعضائها والمخاطبات التي تم توجيهها للجمعيات والأسواق المحلية المخالفة إن وجدت.

4 ـ هل حصل تعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة والصناعة لضبط الاسعار وحماية المستهلك في ضوء ارتفاع اسعار الخضار في الجمعيات التعاونية مقارنة بأسعار سوق الخضار؟

مشاركات أكدن خلال زيارتهن لمجلس الأمة عمق التجربة الديموقراطية في الكويت

مؤتمر تمكين المرأة العربية الصماء يُطالب بتشريعات تحمي فئة الصم

كوثر الجوعان

الجوعان: تعرفنا على أنشطة ودور المجلس وعلاقاته بالبرلمانات الخارجية

ليما: مجلس الأمة يشبه مجلس الشيوخ الإسباني في أمور عدة

أيوب: تعرفنا على الرقي الحضاري الكويتي

المصري: أتمنى وضع قانون يحمي فئة الصم والبكم

دعت المشاركات، في مؤتمر تمكين المرأة العربية الصماء في الحياة العامة، إلى الاهتمام بالمعاقين وخاصة فئة الصم والبكم، ووضع تشريعات تحمي تلك الفئة ويحقق احتياجاتهم ومساعدتهم على العيش كالأسوياء دون تهميش.

وشددت المشاركات في المؤتمر، خلال زيارتهن إلى مجلس الأمة مؤخراً على أهمية التعليم في حياة المرأة العربية الصماء، وضرورة تحسين اوضاعها ودعمها للوصول إلى المناصب القيادية.

وأكدت المشاركات أهمية تعليم لغة الإشارة، التي تعاني منها المؤسسات الكويتية وايضا العربية وتوفير مترجمين مختصين بتلك اللغة.

وفي هذا السياق، قالت رئيسة معهد المرأة للتنمية والسلام ورئيسة ملتقى مؤتمر تمكين المرأة العربية الصماء في الحياة العامة كوثر الجوعان، ان الهدف من زيارة المشاركات في المؤتمر لمجلس الأمة هو اطلاعهن على المعلم الوطني الديموقراطي الذي تتحلى به الكويت.

وأضافت الجوعان ان الزيارة هدفت أيضا إلى التعرف على أنشطة ودور المجلس وعلاقاته مع البرلمانات الخارجية، مشيرة الى ان المؤتمر هو الأول من نوعه على المستوى العربي والذي حضره مختصون في الفن والاقتصاد والأدب.

وأشارت الجوعان إلى أن الجانب السياسي لم يغب عن الحضور من خلال تواجد عضوة مجلس الشيوخ الاسباني النائبة الصماء بيلار ليما والتي تعد السياسة الصماء الوحيدة في العالم.

وشكرت الجوعان سفيرنا في اسبانيا سليمان الحربي الذي ساعدنا في الوصول الى النائبة الإسبانية الصماء وتسهيل اجراءات سفرها إلى الكويت، مشددة على ضرورة تحسين اوضاع المرأة العربية الصماء ودعمها للوصول إلى المناصب القيادية.

وأكدت الجوعان ضرورة تمكين المرأة العربية الصماء في الميادين الثقافية والأدبية وتعزيز دورها، وذلك عن طريق استحداث تشريعات وتطبيقها كي تساهم في صقل مواهب المرأة الصماء.

وشددت الجوعان على أهمية تعليم لغة الإشارة، التي تعاني منها المؤسسات الكويتية وايضا العربية وافتقارها إلى مترجمي لغة الإشارة، خصوصا الهيئات الخدماتية مثل المستشفيات، لافتة إلى تعلم لغة الاشارة في التعليم العام ستكون احدى التوصيات في المؤتمر.

من جهتها، قالت السيناتور عضو مجلس الشيوخ الاسباني بيلار ليما ان مجلس الامة الكويتي مشابه لمجلس الشيوخ الاسباني في أمور عدة، وأن الاختلاف البسيط يتعلق بكثرة نواب البرلمان الاسباني.

وأشارت ليما الى انها شاركت في مؤتمر تمكين المرأة في الكويت، لمعرفة دوافع المرأة الكويتية الصماء وانطلاقتها وتوفير كل ما من شأنه تمكينها للوصول إلى قاعة البرلمان.

وبينت ان هذا المؤتمر يعد أول احتكاك لها بالكويت والمنطقة العربية، مؤكدة انها أخذت انطباعا جيدا عن المرأة الكويتية والعربية الصماء وأنها لن تنسى هذا الأمر.

وأضافت ليما ان هذه التجربة ستجعل المرأة الصماء أكثر قوة حتى تستطيع مساعدة غيرها، وهذا ما بات جليا في المؤتمر، مشددة على أهمية التعليم لأنه يعد اللبنة الاساسية للمساواة في الحقوق والواجبات الاجتماعية والتعليمية والعملية.

من جانبها، بينت الباحثة السعودية في مجال التصميم الذكي والتقنية الحديثة ومخترعة قفاز الاشارة د.هديل ايوب انه تمت دعوتها كمختصة في تعليم لغة الاشارة المقروءة والمكتوبة الى مجلس الامة، من اجل تمكين المرأة الصماء.

وقالت د.ايوب انها تعرفت والوفد الزائر على اروقة البرلمان ومواد الدستور الكويتي والرقي الحضاري والديموقراطية التي تتمتع بها الكويت.

وأكدت ان مؤتمر تمكين المرأة الصماء رائع ومثمر، لاسيما انه تضمن مشاركة مختصين في جميع المجالات المتعلقة بلغة الاشارة وتم من خلاله تبادل الخبرات والمعلومات.

وفي السياق ذاته، وجهت الفتاة المصرية الصماء حنان المصري الشكر الى المحامية كوثر الجوعان على دعوتها وأعضاء الوفد الزائر للكويت وحضورهم مؤتمر تمكين المرأة.

وبينت ان المؤتمر تناول الصعوبات والمعوقات التي تواجه فئة الصم والبكم خصوصا الفتيات، متمنية ان يكون هناك اهتمام أكثر بتلك الفئة ومساعدة المعاقين.

ودعت المصري إلى وضع قانون يحمي فئة الصم والبكم ويحقق احتياجاتهم ومساعدتهم على العيش كالأسوياء دون تهميشهم.